

## قوة الدولار والتخوف من خلل في اتفاق «أوبك» الأبرز 6 عوامل تقف أمام ارتفاع أسعار النفط



قوة الدولار تضغط على سعر النفط ليبقي بين 50 و56 دولارا للبرميل

العربية:نت: أكد مختصون وجود 6 عوامل تحد من ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، الأولى منها قوة الدولار الأميركي، والثانية الحذر المسيطر من قبل المستثمرين نتيجة وجود مخاوف من ظهور خلل في اتفاق أوبك. أما العامل الثالث فيتمثل بعودة منافسة النفط الصخري خلال الوقت الراهن، والرابع تراجع الطلب القوي على النفط، بعدما أظهرت القراءات تراجعاً في طلب الصين على النفط لتغطية متطلبات التصنيع والإنتاج، والأخيرة في حال استمرارها سيكون لها أثر سلبي كبير، والخامس ارتفاع المخزون الأميركي، والسادس عودة مشاريع خطوط النفط الأميركية التي توقفت خلال السنوات الثماني الماضية. وفي هذا السياق، قال كبير المحللين في إحدى شركات البورصة رائد الخضري إن الدولار الأمريكي حالياً هو المؤثر الرئيسي في أسعار النفط لأنه يعطي زخماً سعرياً، بقوة العملة الأميركية تضغط على سعر النفط لتبقى حركتها مرواحة في مستويات سريعة بين 50 دولارا للبرميل و56 دولارا للبرميل. وأضاف: «هذه المستويات السعرية مناسبة ومستقرة

### مستوى 60 دولاراً للبرميل أقوى مقاومة يواجهها المؤشر



وأقصى سعر يصل إليه المؤشر هو 60 دولارا للبرميل، وأي ارتفاع آخر سيكون إيجابياً، باعتبار أن السعر سيكون في مستويات التوازن والاستقرار». من جهته، أوضح المحلل في مجموعة «أواندا» المالية ستيفن اينس أن نتائج المخزونات الأميركية الكبيرة للخصام والوقود لا تتفق مع توجه المؤشر إلى الارتفاع، مستنداً بقوله: «اعتقد أن تأثير أوبك عاد من جديد على الأسعار التي بدأت في الارتفاع». وعن الضغوط الأساسية،

أكد المستشار المالي محمد الشميمري استمرار تماسك أسعار النفط في مناطق فوق 50 دولاراً وتحت 60 دولاراً مع وجود ضغوط أساسية يعود سببها إلى ارتفاع المخزون الأميركي، ومشاريع جديدة تنوي إدارة الرئيس الأميركي ترامب من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومنها بدء مشروع خط النفط الذي كان متوقفاً خلال ولاية أوباما، مضيفاً: «ذلك لم يؤثر كثيراً، إن تماسك النفط فوق مستويات 50 دولارا للبرميل، أما برنت فتجاوزت مستوى 55 دولارا للبرميل».

## السعودية تدرس خيارين لشكل «أرامكو» قبل طرح العام

مدن صناعية وستادات ومراكز ثقافية. وشاركت أرامكو في تأسيس جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. ومع اقتراب طرح العام الأولى يسال المسؤولون أنفسهم عما إذا كان المستثمرون المحليون والدوليون الذين سيطلب منهم شراء أسهم أرامكو يرغبون بالفعل في الانكشاف على مثل هذه المجموعة المعقدة من الأصول. وقال مصدر مصرفي على دراية بالتجهيزات للطرح العام الأولى إن الحكومة تدرس «ممارسة تسوية، لجعل هيكل أرامكو أكثر تنظيماً. ومن بين الخيارات التي تجري دراستها تحويل جميع الأنشطة التي لا علاقة لها بالنفط إلى كيان منفصل قبل طرح العام الأولى على الرغم من أن هذه العملية ستكون معقدة، حسبما قالت المصادر. ورأى أحد المصادر أن «الأمر سيكون كابوساً قانونياً لهم.. وكلما بحثوا وكلما وجدوا أضوا سيكوون بحاجة لترتيب ذلك». وخطة بيع حصة قدرها 5٪ في أرامكو التي قادها ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان -الذي يشرف على سياسات الطاقة والسياسات الاقتصادية للمملكة- تواجه تعقيدات أخرى لم يتم حلها بعد. وقال مسؤولون سعوديون إن الشركة تدفع حالياً رسوماً قدرها 20٪ وضريبة 85٪ للحكومة وهو ما قد يخفض قيمتها في طرح العام الأولي. وقال أحد المصادر إن هناك مباحثات تجري حالياً لخفض الضريبة إلى 50٪ لكن ذلك قد يلحق ضرراً بإيرادات المملكة في الوقت الذي تسجل فيه الرياض عجزاً ضخماً في الموازنة جراء هبوط أسعار النفط. وشكفت المصادر إن أنشطة المنبع والمصب النفطية ستظل جزءاً من أرامكو عندما يتم طرح الشركة لكن لم يتم الانتهاء بعد من كيفية تقييم احتياطات أرامكو النفطية التي تمتلك الشركة حقوقاً حصرياً فيها. والقضية الثالثة التي تخضع للمناقشة هي حجم ما سيمتلكه صندوق الاستثمارات العامة في أرامكو وما إذا كانت تلك الحصة ستمثل كل ما تبقى بعد طرح أو أقل من ذلك.

روبيرتز: قالت مصادر مصرفية وأخرى في قطاع النفط إن السعودية تدرس خيارين لشكل أرامكو عندما تباع أسهماً في شركة النفط الحكومية العملاقة العام المقبل. ومن المنتظر أن يكون إدراج أرامكو أكبر طرح عام أولي في العالم وأن يجلب عشرات المليارات من الدولارات وهو درة التاج في خطة حكومية طموحة تعرف باسم رؤية 2030. تهدف إلى تنويع اقتصاد المملكة بعيداً عن النفط. وعندما جرى الإعلان عن الخطة في يونيو العام الماضي تعهدت السعودية بتحويل أرامكو من شركة منتجة للنفط إلى مجموعة صناعية عالمية. لكن المسؤولين السعوديين ومستشاريهم يتباحثون الآن حول تحويل أرامكو إلى «تشيبيول كورية»، كما قال أحد المصادر - في إشارة إلى المجموعات الكورية الجنوبية المتوسعة في أنشطتها - أو تحويلها إلى شركة متخصصة تركز بشكل خاص على النفط والغاز. وقد يكون تقييم الشركة المتخصصة أسهل بسبب بساطته وقد يحقق سعراً أعلى لأسهمها لأن مخاطر أنشطتها ستكون أكثر وضوحاً. وقال مصدر في قطاع النفط السعودي طلب عدم الكشف عن هويته «هناك خياران تجري دراستهما وهما أن تكون أرامكو شركة خالصة للنفط والغاز أو أن تكون مجموعة وتوسع دورها في البتر وكيمياءات وقطاعات أخرى». في المقابل، قال المتحدث باسم أرامكو إن الشركة «لا تعلق على الشائعات أو التكهنات». وإلى جانب أنشطتها الأساسية المتمثلة في إنتاج النفط والغاز والتقطيع والتكرير، فإن هناك خططاً لدى أرامكو التي يعمل بها أكثر من 55 ألف موظف لبناء منشآت للطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وكونها أكبر شركة في المملكة وواحدة من الأعلى كفاءة تدفع أرامكو لإطلاق مشروعات صناعية ضخمة جداً لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بها. وتطور الشركة مجمعاً لبناء السفن وإصلاحها قيمته 5 مليارات دولار على الساحل الشرقي للمملكة، كما أنها تعمل مع «جنرال إلكتريك» في مشروع بقيمة 400 مليون دولار لصب وتصنيع المعادن. كما أسند في أحيان كثيرة لأرامكو تنفيذ مشروعات حكومية ذات أهداف اجتماعية مثل بناء

## الشركات الأميركية تزيد حفارات النفط إلى 6 منصات

الخام 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في مايو بعد تعافيا من أدنى مستوى لها في 13 عاماً الذي سجلته في فبراير الماضي أضافت الشركات ما إجمالها 281 منصة نفطية في 34 أسبوعاً من الأسابيع الثمانية والثلاثين الأخيرة وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى عامين منذ منتصف 2014. وتراجع عدد منصات الحفر النفطية الذي تخصصه بيكر هيوز من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في أكتوبر 2014 إلى أدنى مستوياته في ست سنوات عند 316 منصة في مايو مع هبوط أسعار الخام الأميركي من فوق 107 دولارات للبرميل في يونيو 2014 إلى قرب 26 دولاراً في فبراير 2016.

روبيرتز: زادت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع الخامس على التوالي لتواصل التعافي المستمر منذ 9 أشهر مع استفادة شركات الحفر من اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بشأن خفض الإنتاج الذي أبغى أسعار الخام فوق 50 دولارا للبرميل منذ أواخر نوفمبر. وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار 6 منصات في الأسبوع المنتهي في 17 فبراير ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 597 منصة - وهو أكبر عدد منذ أكتوبر 2015. وخلال الأسبوع المقابل قبل عام كانت هناك 413 منصة نفط عاملة. ومنذ أن تجاوزت أسعار

## 25 دولاراً تكلفه برميل «الصخري».. و10 دولارات لنفط «أوبك»

محمود عيسى

الإنتاج العالية وأسعار النفط المنخفضة، فقد ساهم سوق النفط الصخري بأكثر من 50٪ من إجمالي سوق النفط في الولايات المتحدة في عام 2015. وقال الموقع أن منظمة أوبك سوف تزيد من النفط المعروض في السوق العالمية أو الوقت ذاته تعمل على إبقاء السعر منخفضاً، تنتج أوبك النفط بتكلفة حوالي 10 دولارات للبرميل في حين تبلغ تكاليف إنتاج النفط الصخري

حوالي 25 دولارا للبرميل. وقد ارغم هذا الوضع عدداً كبيراً من منتجي النفط الصخري لخفض الإنتاج، وادى ذلك بدوره إلى ضغوط مكثفة على سعر النفط في السوق الدولية. وأضاف الموقع أن أوبك خفضت أوبك أسعار النفط وزادت إنتاجها في نوفمبر 2014 لاحتياط منتجي النفط الصخري في العالم، وقد أدى ذلك إلى تجميد إنتاج

النفط الصخري من قبل المنتجين، ما تسبب في انتكاسة كبيرة لسوق النفط الصخري العالمي، كما أدى إلى زيادة بشكل كبير في عدد آبار النفط المحفورة وغير المكتملة. واجبرت هذه الأسباب النفط الأميركية لتصبح مبتكرة وفعالة. الآن، حيث أصبحت قادرة على خفض تكلفة إنتاجها، ونشر منصات الحفر ذات الكفاءة العالية بالإضافة إلى

## 1,5٪ انخفاض واردات «إيسار» الهندية من النفط الإيراني

روبيرتز: أظهرت بيانات وصول الناقلات التي جاءت من مصادر وقيمتها تومسون رويترز أو أويل أناليتيكس أن شركة إيسار أويل الهندية أحد المشترين الأساسيين للنفط الإيراني استوردت كميات أقل بنسبة 1,5٪ من طهران في يناير مقارنة بالشهر السابق. وأظهرت البيانات أن إجمالي الشحنات الذي حصل عليه إيسار أويل من طهران ارتفع إلى نحو 175 ألفاً و600 برميل يومياً في الأشهر العشرة الأولى من السنة

ووفق البيانات، ارتفعت واردات الهند النفطية من إيران 1,5٪ في يناير مقارنة بالشهر السابق. وبحسب البيانات استوردت إيسار 118 ألف برميل يومياً من طهران في يناير مقارنة بـ 66 ألفاً و300 برميل يومياً في الفترة ذاتها قبل عام. وانخفض إجمالي واردات إيسار من الخام في يناير 24٪ مقارنة بديسمبر إلى نحو 340 ألفاً و400 برميل يومياً وفق البيانات.

## دول الخليج تعتمد إستراتيجيات لخفض الاعتماد على النفط

القطاعات التي تعمل على إنجاح خطط المنتجين للتحول من الضغوط التي تفرضها أسواق النفط وتقلبها في الماضي والحاضر والمستقبل. وبينت «الهلال» أن استمرار الدول في تبني الاستثمارات التي يفرزها قطاع البتر وكيمياءات سيحمل الكثير من الإيجابيات على مستوى القطاع الصناعي والاقتصادي بشكل عام على الرغم من الضغوط السريعة التي تتعرض لها المنتجات، والمنافسة الشديدة من قبل كبار المنافسين في الأسواق العالمية، حيث مازال قطاع البتر وكيمياءات في مراحل تطوره الأولى لدى العديد من اقتصاديات دول المنطقة، ومازالت الفرص الاستثمارية ماثلة وقابلة للاقتناص فيه. وأوضحت أن الفرص الاستثمارية القائمة في قطاع البتر وكيمياءات من الممكن أن تمثل بديلاً اقتصادياً مميّزاً، وقد يكون قادراً على تحقيق عوائد مالية مرتفعة يمكن لها أن تحمي الاقتصادات من تقلبات

أظهرت البيانات والمعلومات المتداولة حول القطاعات الاقتصادية أن قطاع النفط يعد من أكثر القطاعات الداعمة للناج المحلي الإجمالي للدول في المنطقة، وباتت الدول والمنتجين للنفط يتجهون نحو إيجاد سبل جديدة لخفض الاعتماد على النفط، من خلال إيجاد آليات وصناعة خطط ووضع استراتيجيات تنموية شمولية متوسطة وطويلة الأجل لرفع قيم الصادرات غير النفطية، وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالناج القومي الإجمالي للدول.

وقالت شركة نفط الهلال الإماراتية في تقريرها الأسبوعي إن دول المنطقة أصبحت تنتهج أساليب متنوعة لزيادة والاستحداث مؤشرات إيجابية للحفاظ على وتيرة نشاط القطاعات غير نفطية وخاصة الصناعية لإحراز المزيد من التقدم وتعزيز عوامل النجاح للخطط الجاري تنفيذها، حيث يعتبر القطاع الصناعي من

القطاعات التي تعمل على إنجاح خطط المنتجين للتحول من الضغوط التي تفرضها أسواق النفط وتقلبها في الماضي والحاضر والمستقبل. وبينت «الهلال» أن استمرار الدول في تبني الاستثمارات التي يفرزها قطاع البتر وكيمياءات سيحمل الكثير من الإيجابيات على مستوى القطاع الصناعي والاقتصادي بشكل عام على الرغم من الضغوط السريعة التي تتعرض لها المنتجات، والمنافسة الشديدة من قبل كبار المنافسين في الأسواق العالمية، حيث مازال قطاع البتر وكيمياءات في مراحل تطوره الأولى لدى العديد من اقتصاديات دول المنطقة، ومازالت الفرص الاستثمارية ماثلة وقابلة للاقتناص فيه. وأوضحت أن الفرص الاستثمارية القائمة في قطاع البتر وكيمياءات من الممكن أن تمثل بديلاً اقتصادياً مميّزاً، وقد يكون قادراً على تحقيق عوائد مالية مرتفعة يمكن لها أن تحمي الاقتصادات من تقلبات



### وزارة المالية

## إعلان

الموضوع:

### المزايدة رقم 1/2016-2017 الترخيص بالانتفاع لإدارة واستغلال كشك لبيع المأكولات والمشروبات الجاهزة لمبنى (18) بمجمع الوزارات

تعلن وزارة المالية عن طرح المزايدة المذكورة أعلاه بالظرف المختوم، ويمكن الحصول عليها من قسم الإيرادات بالوزارة، الكائن بمجمع الوزارات - الدور الأرضي - مبنى رقم (11) في مواعيد الدوام الرسمية، اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2017/2/19، وذلك مقابل رسم وقدره (-/75 د.ك) لا يرد، كما يجب على كل مزايدي حضور الاجتماع التمهيدي الذي سيعقد بتاريخ 2017/2/28 في إدارة مجمع الوزارات بمبنى (18) بالدور الثاني في تمام الساعة العاشرة صباحاً.

وأخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الواحدة من ظهر يوم الأحد الموافق 2017/3/12، وتسلم العطاءات إلى قسم المناقصات بالوزارة المذكورة بمجمع الوزارات - الدور الثالث - مبنى رقم (11)، وتسري العطاءات لمدة (90) يوماً من تاريخ فض المظاريف.

مع أطيب التمنيات

## «QNB»: احتياطات الصين من العملات الأجنبية لأدنى مستوى منذ 5 سنوات

ديون الشركات حالياً 160٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت سوق المنازل هشة. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومة تدريجياً في تقليص سياساتها التخفيفية وتشديد قوانين الإقراض في محاولة للحد من أوجه القصور. وقد أدت هذه التطورات إلى تقليص جذب التدفقات الرأسمالية الواردة ونتيجة لذلك تجاوز الاستثمار المباشر في الخارج الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل في عام 2016، حيث بلغت نسبة صافي التدفقات الخارجية للاستثمار المباشر 0,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع صافي تدفقات واردة بنسبة 0,6٪ في عام 2015، و1,4٪ في عام 2014. نالتا، أدى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية إلى اجتذاب رؤوس الأموال بعيداً عن الصين. فقد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس منذ ديسمبر 2015 ويتوقع أن يقوم بجولة إضافية من رفع الفائدة بواقع 50 نقطة أساس في عام 2017 (انظر تقريرنا الاقتصادي الاقتصادي الأميركي في 2017 - زيادة النمو

بتطلب قدر كبيراً من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، إلى اقتناع أقل اعتماداً على رأس المال وقائم على الاستهلاك، وأدى ذلك إلى تقليل عوائد المستثمرين. وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تبعاً في كل عام منذ عام 2010، العام الذي كان متوسط النمو يبلغ فيه 10,6٪، إلى أن بلغ معدل النمو 6,7٪ في عام 2016. ثانياً، أدى تزايد أوجه القصور المالي إلى تقليل ثقة المستثمرين بشأن التوقعات الاقتصادية طويلة الأجل. فمشكلة فائض الطاقة الإنتاجية تهدد القطاعات الصناعية الرئيسية مثل الصلب والفحم، وتجاوزت



### الصين تفضل استقرار اليوان على النمو لكبح هروب رؤوس الأموال



أشار تحليل QNB الاقتصادي إلى أن احتياطات الصين من العملات الأجنبية تراجعت إلى أقل من 3 تريليونات دولار في يناير، وهو أدنى مستوى لها منذ 5 سنوات بعد الأزمة التي بلغت في يونيو 2014 عند 4 تريليونات دولار. وجاء هذا التراجع الكبير نتيجة لسياسة بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) لدعم اليوان الصيني من خلال بيع احتياطات الدولار بهدف منع العملة المحلية من التراجع. وكان السبب الرئيسي للضغط النزولي على اليوان والانخفاض الأولي في الاحتياطات هو ازدياد هروب رؤوس الأموال، فقد بلغ صافي التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال 654 مليار دولار في عام 2016 و673 مليار دولار أمريكي في 2015، أو ما يقرب من 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لتحليل QNB، كانت التدفقات الخارجية الكبيرة لرؤوس الأموال مدفوعة بأربعة عوامل: أولاً، تباطؤ زخم النمو في الصين مع تحول البلاد من النمو المدفوع بالاستثمار والصادرات، وهو ما